الأمم المتحدة S/PV.7708

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٠٨

الأربعاء، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد ريباس
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد زو نونغشينغ
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	
	نيوزيلندا	السيدة شفالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الأخطار التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية

تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2016/501)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية

تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2016/501).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/501، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن التقرير الثاني للأمين العام (S/2016/501) عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد. يُقدَّمُ هذا التقرير عملاً بالفقرة ٩٧ من القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الذي يُطلب فيه إلى الأمين العام تقديم تقرير أولي على المستوى الاستراتيجي، تليه معلومات مستكملة كل أربعة أشهر، تبين وتجسّد خطورة التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على المجتمع الدولي والمبادئ والقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد تناول التقرير الأولي للأمين العام (S/2016/92)، الذي نُشر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، المجالات التي حددها المجلس، بما في ذلك المخاطر التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب ومصادر تمويل تنظيم داعش، وتضمّن توصيات بشأن تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التخفيف من أثر التهديد الذي يُشكّله تنظيم داعش، فضلاً عن الطرق التي يمكن للأمم المتحدة أن تدعم بها تلك الجهود.

ويوفّر هذا التقرير المستكمل تقييماً مستكملاً عن خطورة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات والكيانات المرتبطة به ومصادر تمويلها والاتجاهات الجغرافية والمواضيعية لهذا التهديد. ويبرز التقرير أيضاً جهود الدول الأعضاء والأمم المتحدة وما أحرزته من تقدم في تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب ذات الصلة.

وقد أعد التقرير بمدخلات من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وبمساهمة من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وبالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيرهما من الجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

ويشدد التقرير على أن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجهات المرتبطة به لا يزال مرتفعاً ويستمرّ في أخذ أشكال متنوعة. يمكن للنكسات العسكرية التي مُني بها تنظيم داعش في العراق والجمهورية العربية السورية أن تكون واحداً من العوامل الكامنة وراء الزيادة الملحوظة في معدل عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولكن ما زال يتعين إضعاف تنظيم داعش استراتيجياً أو بصورة لا رجعة فيها. إن تدفق الأسلحة والذخيرة، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم ما زال يشكل شاغلاً خطيراً.

وبالنظر إلى الانتكاسات العسكرية الأخيرة، يمكن أن ينتقل تنظيم داعش إلى مرحلة جديدة – الارتقاء بدور المنتسبين إليه، ومحاولة نقل الأموال خارج مناطق النزاع الحالية وزيادة مخاطر الهجمات المعقدة المتعددة الموجات والدولية. تُظهر التفجيرات وإطلاق النار التي وقعت في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وفي بروكسل في آذار/مارس، الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه المقاتلون الإرهابيون العائدون في تنسيق العمليات الإرهابية.

كما يشير التقرير أيضاً إلى أن نواة تنظيم داعش، وللمرة الأولى منذ إعلان ما يسمى بالخلافة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، باتت ترزح تحت ضغوط مالية. فالتنظيم يحاول التعويض عن الخسارة في عائدات النفط، التي تُعزى في معظمها إلى الضربات الجوية الدولية، وذلك من خلال تكثيف جهوده في فرض الضرائب والابتزاز. ومن غير الواضح مقدار الإيرادات التي يكسبها تنظيم داعش من تهريب الآثار، الذي صار يجري الآن أيضاً من ليبيا واليمن، ولكن هذه الممارسة لا تزال مصدراً للدخل أيضاً.

ويشدد التقرير على أن تنظيم داعش، في هذا السياق، ربما يحاول استغلال المزيد من الأنشطة المدرة للدخل، مثل اختطاف الرهائن الدوليين، ونقل الأموال على الصعيد الدولي من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية، وتحويل العملة المحلية إلى عملات أو سلع أساسية، من قبيل الذهب، والتي يمكن نقلها بسهولة أكبر على الصعيد الدولي. وبالتالي، فإن توفير تنظيم داعش الأموالَ للمنتسبين إليه وشبكاته لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ.

يواصل عدد كبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب السفر للانضمام إلى تنظيم داعش في العراق والجمهورية العربية السورية من الدول في جميع أنحاء العالم، وكثيراً ما يكون ذلك باستعمال ما يسمى أسلوب السفر المتقطع ووثائق السفر المزورة أو المسروقة. وفيما يتعلق بالاتجاهات الحالية، يشير التقرير إلى المخاطر التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون على مناطق مثل جنوب شرق آسيا وبلدان مثل ليبيا.

ويبرز التقرير أيضاً الجوانب المتطورة للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش.

أولا، في ليبيا، استطاعت هذه الجماعة الارهابية أن تسيطر على بعض الأراضي في وقت قصير نسبيا. وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها تنظيم الدولة الإسلامية في توطيد المكاسب، وبناء التحالفات، والتنافس مع الجهات الفاعلة الأخرى، ثمة خطر تجاه أن تصبح ليبيا مركزا لتوسع نطاق وجود تنظيم داعش في المغرب العربي، ومنطقة الساحل وما بعدها.

ثانيا، في أفغانستان، على الرغم من بعض الانتكاسات العسكرية لتنظيم الدولة الاسلامية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، فقد أثبت قدرته على التمسك بأراض محدودة، وشن هجمات إرهابية في المدن التي تقع خارج أراضيه الرئيسية.

ثالثا، إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال عاملا تمكينيا رئيسيا لتنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التابعة له، وللقيام بدور أساسي في مساعدة هذه الجماعات على ما تفعله، وعلى التجنيد، وجمع اللوازم، وشن الاعتداءات.

رابعا، يتواصل استخدام العنف الجنسي كأسلوب إرهابي لزيادة سلطة تنظيم الدولة الإسلامية وإيراداته، وتوسيع قاعدة التجنيد لديه، فضلا عن تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية المستهدفة.

ويُبرز التقرير أيضا الجهود المبذولة والتقدم المحرز من جانب الدول الأعضاء والأمم المتحدة في تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب ذات الصلة بعدد من المجالات المواضيعية.

ومنذ التقرير الأوّلي للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية، تواصل الدول الأعضاء تحديث تشريعاتها استجابة لقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)؛ وتعزيز قدراتها على إجراء تحقيقات فعالة ومحاكمة قضايا الإرهاب المعقدة؛ والسعي إلى تحديد العوائق التي تحول دون تبادل المعلومات المالية؛ والعمل على وضع استراتيجيات شاملة لإدارة الحدود وتنفيذها؛ والاهتمام المتزايد باستحداث نُهُج شاملة لمكافحة التجنيد ومنع التطرف العنيف ومكافحته، من بين مجالات أخرى.

وخلال الفترة نفسها، عمدت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة إلى وضع الصيغة النهائية التي أذن بها مجلس الأمن بشأن خطة التنفيذ لبناء القدرات من أجل مكافحة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتشمل خطة التنفيذ ٣٧ مشروع اقتراح يعزز بعضها بعضا، قدّمها ١٢ كيانا تابعا لفرقة العمل، وحظيت بالأولوية جغرافيا ومواضيعيا من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وتعالج الخطة دورة الحياة الكاملة لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بدءا من التطرف إلى السفر، والجهوزية، والقتال، وإعادة الادماج، وإعادة التأهيل. وتبلغ الميزانية الإجمالية للمشروع بأكمله ١٠٠ مليون إلى ١٢٠ مليون دولار على مدى ثلاث إلى خمس سنوات. وحتى هذا التاريخ، جمعنا من الجهات المانحة قرابة ١٠ في المائة من التمويل اللازم، وبدأنا بتنفيذ عدد من المشاريع المدرجة في الخطة، بما في ذلك الحصول على المعلومات المسبقة عن المسافرين.

وبغية تنفيذ جميع المشاريع ومساعدة الدول الأعضاء في التأثير على ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ستكون هناك حاجة إلى تمويل إضافي. وتحقيقا لهذه الغاية، لعلّ المجلس يذكر أنه في البيان الرئاسي S/PRST/2015/11، شجع مجلس الأمن ”الدول الأعضاء على توفير ما يلزم من المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب“.

ومنذ كانون الثاني/يناير، عمدت الكيانات التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الارهاب إلى تنفيذ برامج متخصصة من أجل بناء القدرات على مكافحة تمويل الإرهاب، وتعزيز مراقبة الحدود، وتنفيذ نظم المعلومات المسبقة عن المسافرين؛ ووضع شبكة المدعين العامين لمكافحة الإرهاب؛ وإطلاق مشروع ابتكاري بشأن مشاركة القطاع الخاص في مواجهة استخدام الإرهابيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتنظيم مؤتمر دولي كبير مع شركائنا السويسريين في جنيف حول منع التطرف العنيف.

وفي الميدان، تقوم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بإعداد تقارير تقييمية عن تنظيم الدولة الإسلامية، تُطلع عليها الدول الأعضاء بغية دعم الجهود التي تبذلها في مكافحة التهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتواصل البعثة دعم الجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي في قيادة العملية الانتقالية في ليبيا وإنشاء حكومة الوفاق الوطني، من أجل كبح تمادي تنظيم الدولة الإسلامية في التوسع.

وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، وعلى الرغم من الانتكاسات العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق

والجمهورية العربية السورية والضغوط المالية التي ينعرض لها، فإن التنظيم لا يزال يشكل تحديا كبيرا للسلم والأمن الدوليين.

وفي مواجهة هذا التهديد المشترك، أود أن أكرر نداء الأمين العام الذي يدعو إلى الوحدة والعمل، بما في ذلك إيجاد الحلول السياسية للصراع في سوريا، وأن أؤكد للمجلس أن الأمم المتحدة ستواصل تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

وسوف يقدّم الأمين العام إلى المجلس استكمالا لهذا التقرير خلال أربعة أشهر، حسبما يقتضيه القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الاعلامية.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة كي يدلي ببيان.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا، أود أن أؤكد على أهمية التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بغية مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش)، والقاعدة وما يرتبط بها من جماعات مثل جبهة النصرة.

من المفترض أن تؤدي التقارير الاستراتيجية للأمين العام المتعلقة بتنفيذ هذا القرار إلى فهم موضوعي للتهديد الإرهابي، وتقييم مساهمات الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد العالمي. للأسف، إن التقرير الحالي للأمين العام (S/2015/501) لا يحقق هذا الهدف. علاوة على ذلك، تستند هذه الوثيقة إلى بيانات أحادية الجانب، وهي لا توفر بالتالي صورة حقيقية عن الوضع القائم. فعلى سبيل المثال، في الفقرة ٤ من التقرير، يرد أن النكسات العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية ترتبط ارتباطا مباشرا ببعض الجهود التي تبذلها قوات التحالف الدولي. والانطباع الذي يكوّنه المرء هو أن التقرير يبرز بالتحديد دور التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، في حين أن الجهود التي تبذلها الدول الأخرى، والتي غالبا ما تكون أكثر فعالية، يتم تجاهلها عمدا. وهذا النوع من الفلسفة يتصف بخطأ أساسي لأنه لا يساهم في تشكيل التحالف العالمي لمناهضة الإرهاب، الذي دعا إليه الرئيس بوتين، رئيس روسيا، خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

ومن المهم الإشارة إلى أن ضررا كبيرا قد لحق بقدرة تنظيم الدولة الإسلامية على أيدي القوات الجوية الروسية. ونرى أنه من غير المقبول عدم قول أي شيء عن ذلك أو عن الجهود التي تبذلها القوات المسلحة السورية، التي تتفانى على الخطوط الأمامية لمكافحة التهديد الإرهابي. ويصعب علينا أن نفهم أنّ التقرير لا يذكر شيئا عن دور القوات الجوية الروسية، أو عن العملية الهامة المتمثلة في طرد الإرهابيين من تدمر وعودة الأوضاع السلمية إلى ما كانت عليه هناك، بمساعدة القوات المسلحة الروسية والخبراء الروس، بما في ذلك إزالة الألغام من القلعة التاريخية.

كما نود أن نسأل واضعي التقرير لماذا لا يتضمن البيانات حول نتائج الجهود التي تبذلها القوات الجوية الروسية في سوريا، بما في ذلك القوائم التي تشمل أسماء الزعماء الإرهابيين الذين تم القضاء عليهم، والتي طُلبت منا على وجه التحديد من جانب فريق الرصد التابع للجان الجزاءات في مجال مكافحة الإرهاب. فما هو الغرض بالتالي من طلب هذه المعلومات؟

وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم جدا أن ننقل إلى أعضاء الأمم المتحدة صورة موضوعية عن العملية الروسية لمكافحة الإرهاب في سوريا. ونحن مقتنعون بأن فعاليتها تستند إلى حقيقة أننا نتصرف بموافقة شرعية من الحكومة السورية. ونتيجة للجهود التي تبذلها القوات الجوية الروسية في سوريا، شكّلت هذه العملية نقطة تحول في تدمير قاعدة موارد الإرهابيين. فلقد دمّرنا آلاف مرافق الدعم مع مخزوناتها من

الذخيرة والمعدات العسكرية، والموارد المادية، وإمدادات النفط والوقود، والمتفجرات. ودمّرنا ما يزيد على ٢٠٠ من المرافق المعدة لانتاج النفط، والمرور العابر، والتكرير، فضلا عن أكثر من ٢ ٠٠٠ من طرائق النقل المستخدمة لتهريب النفط إلى تركيا. وآخر مثال على ذلك كان التدمير الذي لحق قبل مجرد بضعة أيام بأربعة مواقع للإنتاج غير المشروع للنفط في محافظتي الرقة وحمص، حيث كانت تحت سيطرة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية.

ونود أن نشدد على أنه بدون توحيد الجهود في مكافحة الإرهاب، فإن التهديد سيظل كبيرا. ولا يزال الوضع في سوريا مصدرا للقلق الشديد. والأمر الهام يتمثل في الاسراع بفصل جبهة النصرة عن المعارضة السورية. ومن الضروري لأولئك الذين يقاتلون في سوريا أن يعلنوا بوضوع عما إذا كانوا مع الارهابيين أو ضدهم. وينبغي ألاّ نؤخر هذه العملية، لأن التأخير سوف لن يؤدي سوى إلى تعزيز الجماعات الارهابية.

ونتيجة لذلك، فإن جبهة النصرة، وأحرار الشام، وجيش الإسلام، وجيش الفتح أصبحوا عمليا كيانات مترابطة، وبعض هذه الكيانات تنتهك نظام وقف إطلاق النار. وهذه الأنواع من التطورات التي تتصف بالتهديد تحدث بسبب التدخل الخارجي من جانب القوى التي تحاول تقويض التعاون الروسي – الأمريكي. وبناء عليه، تشن القوات المسلحة السورية هجمات واسعة النطاق على الجهاديين الذين يتنقلون عبر الحدود السورية – التركية. وثمة مثال واضح على ذلك هو الحالة في حلب، حيث يواصل الإرهابيون، بدعم خارجي، الاستيلاء على أراض جديدة. وما فتئ الحي الكردي المسمى حي الشيخ مقصود هدفا للقصف المدفعي يوميا من جانب جبهة النصرة. وقد وجدنا أن جبهة النصرة تتلقى المساعدة من جماعات مسلحة أخرى تعتبر معتدلة.

ونتيجة سياسة الكيل بمكيالين، تعتقد جبهة النصرة أن بوسعها التصرف دون أي عواقب، وهي تنشر الآن قواتها في الأحياء المدنية وتستخدم المدنيين دروعا بشرية.

ولعدة أشهر، تم التأكيد لنا على أن الصلة بين الإرهابيين والمعارضة المعتدلة يمكن إنهاؤها. ولكننا لا نرى أي نتائج. وبالتالي، فإن المواجهات العنيفة آخذة في الازدياد، وفي الوقت نفسه وكما دلت الأحداث التي وقعت العام الماضي فإن التهديد الإرهابي مستمر في التصاعد والتوسع أبعد من الحدود السورية بكثير.

إن إنهاء الدعم الخارجي للإرهابيين يتطلب حلا فوريا. ويلزم إغلاق الحدود السورية – التركية على الفور. وبالإضافة إلى ما قلته من قبل، غالبا ما تستخدم المعابر الحدودية التي حددها المجتمع الدولي لمرور لإمدادات الإنسانية، لأغراض إجرامية. وهناك أدلة إثبات بوثائق مستندية لتلك العملية الجارية في المقاطعات الحدودية، ولكن يجري تجاهل هذا الإثبات. وفي هذا الصدد، ما زلنا نفاجأ بعدم تصرف بعض شركائنا الدوليين وهو أمر لا يمكن تفسيره.

ويندهش المرء من التجاهل المستمر لدور تركيا في تمويل العمليات الإرهابية في سورية، وتوفير الموارد والمجندين لتلك العمليات. وقد تم حتى شطب الصلات غير المباشر إلى المعلومات التي قدمتها روسيا بشأن تمويل تنظيم الدولة الإسلامية.

إن التدفق المنتظم لمعلومات عن وصول مواد من الأراضي التركية إلى سورية هي مكونات تلزم لإنتاج ما يحتاجه الإرهابيون من أسلحة كيميائية، يستدعي اهتماما خاصا. وللأسف، فإن تلك المسألة يتم التكتم عليها باستمرار، وكذلك فإن مبادرة روسية مقابلة تقضي بتعزيز مكافحة خطر الإرهاب الكيميائي، يجري إبطاؤها بدون سبب واضح.

وثمة مثال آخر هو المعلومات التي قدمناها إلى مجلس الأمن بشأن تزويد تنظيم الدولة بالمواد اللازمة لإنتاج الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وأظهر التحليل لدينا أن هذه المواد قد أنتجت في تركيا، وقدمت إلى سورية. وتبين من التحليل الذي أجريناه لمكونات الأجهزة المتفجرة المرتجلة في سورية والعراق أنها إما مصنعة في تركيا أو جرى تسليمها لذلك البلد بدون حق إعادة التصدير.

ومرة أخرى، يتعين علينا أن نولي اهتماما خاصا للأعمال التي تقوم بها تركيا، وإلى هذه العناصر المزعجة في سياستها الإقليمية، من قبيل التدخلات غير المأذون على أراضي سورية والعراق. وهناك تقارير تفيد بأن تركيا تبني جدرانا أسمنتية طويلة في الأراضي السورية بالقرب من حدودها. ونطلب إلى الأمانة العامة أن تستكشف ذلك، وأن تقدم تقريرا عنه إلى المجلس.

وكما كان الأمر من قبل، فإننا نعتقد أن القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) يتضمن قائمة هامة جدا من التدابير الرامية إلى إنهاء الإمدادات غير القانونية التي يجري توجيهها إلى تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المرتبطة به، فضلا عن تعزيز عمليات الأمم المتحدة للرصد، ونظام الجزاءات. وكما نرى، يتمثل الهدف في الوقت الراهن في زيادة تعزيز ذلك القرار الهام. ومن شأنن تقرير موضوعي ومتوازن ونزيه يصدره الأمين العام، عملا بذلك القرار، أن يشكل إسهاما هاما في تلك المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.